

4 May 2004
Arabic
Original: French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تقرير عن الشرق الأوسط مقدم عملاً بالفقرة الفرعية ٧ من الفقرة ١٦ من فصل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ المخصص للمادة السابعة، يتعلق بالتدابير التي اتخذتها فرنسا للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعلى تحقيق أهداف ومقاصد القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تؤكد فرنسا من جديد تأييدها لأهداف القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥.

وتدعو فرنسا إلى قيام جميع الدول المعنية بتنفيذ هذا القرار بغية إحراز صوب تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها في المنطقة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، خلال مؤتمر صحفي عن الشرق الأوسط، أدلى وزير الخارجية بالتصريح التالي:

”إن نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف يجب أن يطبق على المنطقة بأكملها. ويجب أن يصحبه تحديد إطار جديد للأمن الإقليمي يقوم على تدابير لإحلال الثقة وعدم الاعتداء. ويشكل مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، الذي قدمه الرئيس مبارك والقائم على قرار مجلس الأمن ٦٨٧، أساساً متيناً في هذا الصدد“.

ولقد اغتنمت فرنسا كل المناسبات، الثنائية والمتعددة الأطراف، لتأكيد أهمية التدابير

التالية:



- إقامة حوار بين جميع دول المنطقة من أجل إحلال السلام والاستقرار بصورة دائمة في الشرق الأوسط؛
 - احترام التعهدات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، التي قطعتها على نفسها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
 - وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها في المنطقة؛
 - انضمام جميع الدول إلى الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وانضمام الجميع إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية؛
 - اعتماد ضمانات شاملة من قبل جميع الدول التي تعهدت بذلك، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
 - قيام جميع دول المنطقة باعتماد وتنفيذ بروتوكول إضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
 - إزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية القائمة والقضاء على برامج انتشار القذائف التسيارية؛
 - تعزيز التدابير الوطنية الخاصة بمراقبة صادرات السلع والتكنولوجيات التي يمكن أن تستخدم لصنع أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها؛
 - منع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها؛
 - اعتماد جميع دول المنطقة لمبادئ مجموعة البلدان الثمانية، المعتمدة في كاناناسكيس؛
 - تعيين جميع المصادر الإشعاعية الخطرة في المنطقة وتأمين سلامتها.
- وستواصل فرنسا العمل في جميع المنتديات المختصة ومع جميع الدول والشركاء المعنيين من أجل تحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، خاصة في ضوء الأزمة التي تشهدها المنطقة.
- ويؤيد الاتحاد الأوروبي، كما أشار في المناقشة العامة، هدف تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يذكر بأنه، متى ما تعلق الأمر بالشرق الأوسط، فإن ذلك يعني إسرائيل.

وقد شجعت فرنسا، من خلال عملية الحوار بين البلدان الأوروبية وإيران، على اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة، بما يتيح الحفاظ على أهداف قرار عام ١٩٩٥. وترحب فرنسا بتوقيع إيران على بروتوكول إضافي وتنفيذها له وتشجعها على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك على التصديق السريع على البروتوكول الإضافي.

وترحب فرنسا أيضا بالتقدم المحرز في حالة ليبيا، لا سيما الخطوات التالية التي اتخذها ذلك البلد، وهي: تفكيك عناصر البرنامج النووي العسكري والإجراءات التصحيحية المتخذة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة الاحترام الكامل لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة؛ والتوقيع على بروتوكول إضافي وتنفيذه؛ والتصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؛ والإزالة الفعلية للمخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية وبرامج القذائف التسيارية التي يتجاوز مداها ٣٠٠ كيلومتر.

وتشجع فرنسا العراق على إعلان تعهدات، بمجرد استعادته لسيادته، تعرب عن استعدادها لاحترام قرار عام ١٩٩٥.